رقم=الوثيقة=W= ASA 20/090/2004(وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : OMN
NN أغسطس OMMQ

الهند: دعوة إلى إلغاء قانون (الصلاحيات الخاصة) للقوات المسلحة
للعام NVRU أو مراجعته

بمناسبة ذكرى مرور شهر واحد على الاعتداء الجنسي المزعوم على ثانغجام مانوراما وقتلها في الحجز في مانيبور وفي ضوء سلسلة من الانتهاكات الأخرى المبلغ عنها، تحث منظمة العفو الدولية اليوم الحكومة الهندية على إلغاء قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة للعام NVRU أو إعادة النظر فيه، بما يضمن تماشيه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد عُمل بهذا القانون وما زال في "المناطق المضطربة" بما فيها أجزاء واسعة من المنطقة الشمالية الشرقية طوال أكثر من أربعة عقود.

وفي برنامجه الأدنى المشترك، أعلن التحالف التقدمي الموحد عن نيته بإلغاء قانون منع الإرهاب واعترف "ببواعث القلق إزاء الطريقة التي أسيء فيها استخدام القانون المذكور بشكل صارخ." وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بمبادرة الحكومة المتعلقة بقانون منع الإرهاب، ألا أنها أشارت إلى ما ورد من أنباء حول انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت في ظل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة لا تقل خطورة عما حدث في ظل قانون منع الإرهاب، وعلى هذا الأساس ناشدت بإلغاء قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة أو إعادة النظر فيه.

وفي المناطق التي أُعلنت بأنها مناطق "مضطربة" – مثل المنطقة الشمالية الشرقية – يساور منظمة العفو الدولية القلق من أن قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة:

- يسهل ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان
- يخول قوات الأمن بإجراء الاعتقال والدخول إلى الممتلكات بدون مذكرة اعتقال،
- يمنح قوات الأمن صلاحيات لاستخدام القوة المفرطة، بما فيها إطلاق النار بقصد القتل من دون أن تكون أرواح أفراد قوات الأمن معرضة لخطر وشيك،
- يسهل الإفلات من العقاب لأنه لا يمكن لأي شخص أن يقوم، بدون الحصول على إذن من الحكومة المركزية، برفع دعوى قانونية ضد أي فرد من أفراد القوات المسلحة بسبب أي شيء فعله بموجب القانون المذكور،
- ينتهك بموجب بعض أحكامه مواد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما فيها المواد S وV وNQ. وتشمل هذه المواد على سبيل المثال لا الحصر المادة S(N) التي تنص على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان" والمادة V(N) التي تنص على أنه ": لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً."

وفي رسالة بعثت بها إلى رئيس وزراء مانيبور، طلبت منظمة العفو الدولية اليوم توضيحاً حول سير التحقيق القضائي في حالة ثانغجام مانوراما الذي وُعد بإجرائه كما يبدو في NN يوليو/تموز في اجتماعات عُقدت مع المنظمات التي تقع مقراتها في مانيبور، بما فيها منظمة حملة الشعلة. وحثت المنظمة أيضاً على وجوب فتح تحقيق قضائي فوري إذا لم يكن قد فُتح وعلى أن ينظر في مزاعم الاغتصاب والوفاة في الحجز، وأن تُنشر نتائجه على الملأ في الوقت المحدد، وأن يتم توجيه تهم جنائية ضد أي من أفراد الأمن الذين يتبين أنهم مسؤولون عن جريمة القتل أو ممارسة التعذيب والاستخدام المفرط للقوة أو الاعتداء الجنسي.

كما أعربت منظمة العفو الدولية عن بواعث قلقها إلى رئيس وزراء مانيبور فيما يتعلق بحظر وتجريم الاحتجاجات السلمية والتجمع في مانيبور في الأسابيع الأخيرة. ودعت منظمة العفو الدولية إلى توجيه تهم جنائية إلى كل من يتحمل مسؤولية عن اعتقال المتظاهرين المسالمين وإطلاق النار عليهم ومنع أي تهديدات ومضايقات أخرى من هذا القبيل.